﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٥﴾ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس: 105 - 106]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِمَا قَبْلَهُما:

ناسبَ أمرُ الله نبيَّهُ بالإيمان، أمـــره هـنـا بـالاسـتـقـامـة وعدم الميلان

﴿وَلَا تَدْعُ﴾ عطْفٌ تفسيريٌّ على قوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[1]، وإقامة الوجه تكون بالاستقامة في الدّين، بأداء الفرائض اللّازمة، والانتهاء عن القبائح الآثمة، منتهجًا نهجًا حَنيفًا، مائلًا عن الشِّرك وتوابعِه إلى الدِّين الحقِّ وضوابطه، بعيدًا عن الظُّلم بالإشراك، ودعوة من لا يضرُّ، ولا ينفع؛ لأنَّ الشِّرك ظلمٌ عظيم[2].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿حَنِيفًا﴾: أصلُ (حنف): المَيلُ، يُقالُ: تَحَنَّفَ فُلانٌ إلى الشَّيْءِ، تَحَنُّفًا: إذا مالَ إليه، وحقيقته: الاعوجاجُ والمَيلُ في الرِّجْلِ إلى داخِلٍ، مِن قَولِهِم: رَجُلٌ أحْنَفُ[3]، ومنه سُمِّي المُوحِّدُ: حَنِيفًا؛ لأنَّه مائِلٌ إلى الدِّين المُستَقِيم وثابِتٌ عليه[4]، ومَن أقْبَلَ على شَيْءٍ؛ مالَ عن غيرِهِ[5]، والأصل هذا، ثمَّ يُتَّسَعُ في تفسيره، فيقال: الحنيفُ النّاسِكُ، ويقال: هو المَخْتونُ، ويقال: هو المُستَقِيمُ الطَّرِيقَةِ، ويقال: هو يَتَحَنَّفُ، أي: يَتَحَرّى أقْوَمَ الطَّريقِ[6] والمقصود بالحنيف في الآية: المائل عن كلِّ دِين مِنَ الأديان إلى دِين الإسلام المُجانِب لِلباطِلِ[7].

(1) المظهريّ، التّفسير المظهري: 5/61.
(2) وهبة الزّحيليّ، التّفسير المنير: 1/280.
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (حنف).
(4) الزّجاج، معاني القرآن: 4/184.
(5) ابن عبّاد، المحيط في اللّغة، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (حنف).
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حنف).
(7) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/316، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/140.

2) ﴿وَلَا تَدْعُ﴾: الدُّعاءُ: النِّداءُ، وأصلُه: إمالَةُ الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك، ومنه سُمِّيَتِ الرَّغْبَةُ إلى الله ﷻ دُعاءً، تقول: دَعَوْتُ فلانًا، دُعاءً ودعوةً، أي: نادَيْتُهُ[1]. والدَّعوة: المَرَّةُ الواحدةُ مِن الدُّعاء[2]. ويأتي الدُّعاءُ بمعنى: الطَّلَبِ والسُّؤالِ، يقال: دَعَوْتُ اللّه، أدْعُوهُ، أي: سَأَلْتُهُ[3]، والدُّعاءُ أيضًا: العِبادةُ والضَّراعة[4]، ويُطلَق على الحَثِّ إلى الشيء والترغيب فيه، فيقال: دعا قومه إلى اتِّباعِه، أي: حَثَّهُمْ ورَغَّبَهُم[5]، والمقصودُ بالدُّعاء في الآية: العبادة والضَّراعة.

3) ﴿لَا يَنفَعُكَ﴾: أصْلُ النَّفْعِ: الخيرُ، وخلافُه: الضَّرُّ، يقال: نفعه، يَنْفَعُهُ، نَفْعًا، أي: قَدَّمَ له خيرًا[6]. والنَّفع: ما يُستَعانُ به في الوصول للخير[7]، أو هو: ما يتوصَّل به الإنسانُ إلى مطلوبه من جَلْبِ مصلحة أو دَفْعِ مَضَرَّةٍ، يقال: انتفع بالشيء: إذا وَصَل به إلى مَنْفَعَة ما[8]، والانْتِفاعُ: الاستفادة، ورجل نفّاعٌ: إذا كانَ ينفع النّاس، ولا يضرُّهم[9]، والنافع: المُفِيدُ، وكلُّ ما يستفاد من الشَّيء، فهو منفعة، والمقصود بالنَّفع في الآية: ما يتوصَّل به الإنسان إلى مطلوبه.

4) ﴿وَلَا يَضُرُّكَ﴾: أصلُ الضَّرَرِ: النُّقْصَانُ يدخل في الشَّيء، يقال: دخل عليه ضَرَرٌ في ماله[10]، وضِدُّهُ: النَّفْعُ والسَّعَةُ. والضَّرَرُ: المكروه والأذى، وضَرَّ فُلانًا ضُرًّا وضَرَرًا؛ إذا ألحَقَ به مكروهًا أو أذًى[11]. وكلُّ ما كان من سوء حالٍ وفَقْرٍ، في بدنٍ، فهو ضُرٌّ، وما كان ضدًّا للنَّفع، فهو ضَرٌّ[12] والضُّرُّ المقصود في الآية هو: الحالُ الَّذي يُؤْلِمُ الإنسان والمنافر له[13].

(1) الجوهريّ، الصّحاح، وابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن الأثير، النِّهاية: (دعا - دعو).
(2) ابن الأثير، النِّهاية، وابن منظور، لسان العرب: (دعا).
(3) الفيّوميّ، المصباح المنير: (دعو).
(4) أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3644.
(5) الأمير، التَّحبير لإيضاح معاني التَّيسير: 4/5.
(6) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللّغة: (نفع).
(7) الرّاغب، المفردات: (نفع).
(8) الفيّوميّ، المصباح المنير، وأحمد رضا، معجم متن اللّغة: (نفع).
(9) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (نفع).
(10) الخليل، العين، والفيروزابادي: (ضرر)، وابن سيده، المخصّص: 4/103.
(11) المعجم الوسيط: 1/537.
(12) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (ضرر).
(13) ابن عاشور، التّحرير والتنّوير: 7/163.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

وجُـوب التَّوجه في العبادة إلى الله وحدَه دون التفات إلى سواه

أمَرَ اللّه تعالى نبيَّه ﷺ، بالاستقامة في الدِّين والثَّبات عليه، وعدم التَّزلزل عنه بحالٍ من الأحوال، فقال: أقِم - أيُّها الرَّسولُ - نَفسَك على دين الإسلام مُستقيمًا عليه، غيرَ مائلٍ عنه، ولا تكونَنَّ ممَّن يُشرِكُ في عبادة ربِّه الآلهةَ والأنداد، فتكونَ مِن الهالكينَ، ولا تعبُدْ مِن دونِ اللّه شيئًا من الأوثان والأصنام وغيرها؛ لأنَّها لا تنفَعُ، ولا تضُرُّ، فإن فعَلْتَ ذلك، وعبَدْتَها مِن دونِ اللّه؛ فإنَّك إذًا من الظّالِمينَ لأنفُسِهم بالشِّركِ، الواضعينَ العبادةَ في غير موضعها[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

دلالةُ (الواو) العاطفة وأثرها:

يستعملُ الحرف الـرّابـط لتكرير الـفـعـل تـأكـيـدًا وتأنُّقًا في الكلام

الواو في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾ عاطفةٌ، و(أنْ) وما في حيّزها عطْفٌ على ما قبلها، كأنَّه قيل: وقيل لي: وأقم، ولكن يُشكل إعراب المصدر؛ لأنَّ عطْفَه على أن أكون فيه إشكالٌ لامتناع عطف الإنشاء على الخبر، ولكنَّ سيبويهِ سوَّغ أن توصل أن بالأمر والنَّهي، وشبَّه ذلك بقولهم: (أنت الَّذي تفعل) على الخطاب؛ لأنَّ الغرض وصْلُها بما تكون معه بمعنى المصدر، والأمر والنَّهي دالّان على المصدر، دلالة غيرِهما من الأفعال[2]. والتَّحقيق أنَّ أسلوب نظم الآية، على هذا الوجه، لم يقع إلّا لمقتضى بلاغيٍّ، فلا بدَّ من أنْ

---

(1) ابن جرير، جامع البيان: 12/304، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 3/147، والقرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 8/388، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/140.

(2) وقد لَخَصَّ البيضاويُّ ما أفاض فيه سيبويه، فقال: "﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ عطْفٌ على أَنْ أَكُونَ غير أَنْ صلة أَنْ محكية بصيغة الأمر، ولا فرق بينهما في الغرض، لأنَّ المقصودَ وصلها بما يتضمَّن معنى المصدر، لتدلَّ معه عليه، وصيغ الأفعال كلّها كذلك سواء الخبر منها والطَّلب، والمعنى وأمرت بالاستقامة في الدّين بأداء الفرائض، والانتهاء عن القبائح، أو في الصَّلاة باستقبال القبلة" ينظر: البيضاويّ، أنوار التنّزيل: 3/125.
وهو تلخيصٌ لما قاله الزَّمخشريُّ أيضًا، وجرى عليه أبو السُّعود. ينظر: الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 2/374، وأبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 4/179، أمَّا غيرُهما، فاختار أنَّ (أنْ) المصدريَّة وما في حيِّزها في محلِّ رفعٍ بفعل مقدَّرٍ، أي: وقيل لي. ينظر: الدَّرويش، إعراب القرآن وبيانه: 4/306.

يكون لصيغة: ﴿أَقِمْ وَجْهَكَ﴾ خصوصيَّة في هذا المقام، وذلك بجعل الواو مُتَوَسَّعًا في استعمالها، بأن استعملت نائبة منابَ الفعل الَّذي عُطفت عليه، أي فعل ﴿وَأُمِرْتُ﴾، دون قصد تشريكها لمعطوفها مع المعطوفِ عليه، بل استعملت لمجرَّدِ تكريره، والتَّقدير: (أمرْت أنْ أقمْ وجْهَكَ)، فتكون (أن) تفسيرًا لما في الواو من تقدير لفظ فعل (أُمرت)، لقصد حكاية اللَّفظ الَّذي أمره الله به بلفظه، وليتأتّى عطف ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، وهذا من عطف الجملِ لا من عطف المُفردات، وهو هُنا أوعب[1]، والخطاب فيه أوكدُ وألذُّ[2].

بلاغةُ الالتفات بين هذه الآيات:

تصويرُ الخطاب في مشهد حاضر تحفيزٌ لتلبية الأمـر الـرَّبـاني المباشر

هُنا يتحوَّل السّياق من الحكاية والتَّكلُّم في ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، إلى الأمر المباشر بالخطاب ﴿وَأَنْ أَقِمْ﴾، كأنَّ الرَّسول ﷺ يتلقّاه في مشهدٍ حاضر للجميع، وهذا أقوى وأعمقُ تأثيرًا، والأمر هُنا مُستعملٌ في طلب الدَّوام[3].

دلالةُ (أنْ) المصدريَّة وما بعدها:

جعْلُ القيام لله أمرًا لازمًا، أبلغُ في الـدَّلالـة على الامتثال والولاء

(أنْ) حرف مصدريٌّ؛ يفيد التَّعليل والتَّوكيد، والجملة على تقدير: أنَّ الخبر قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، هو في معنى الأمر، أي: تلقيت هذا الأمر، بأن قيل لي: كن من المؤمنين، ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، فجعل قول الله ﷻ له صلوات الله وسلامه عليه، أمرًا لازمًا لا انفكاك له منه، وهذا أبلغ في الدَّلالة على الامتثال، والطّاعة والولاء لربِّ الأرض والسَّماء[4].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/303.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 9/217.
(3) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 21/88.
(4) عبد الكريم الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1094.

بلاغةُ المجازِ المرسل في: ﴿أَقِمْ وَجْهَكَ﴾:

الـوجـهُ دليل على الذّات كلِّها بقرينة الجزئيَّةِ

قوله تعالى: ﴿أَقِمْ وَجْهَكَ﴾، أي: انصبُهُ ووجِّهْهُ إلى الدِّين الَّذي هو الإسلام والإيمان والإحسان، بأن تَتَوَجَّه بقلبك وقصدك وبدنك، إلى إقامة شرائع الدِّين الظّاهرة كالصَّلاة، والزَّكاة، والصَّوم، والحجِّ ونحوها؛ وشرائعه الباطنة كالمحبَّة والخوف والرَّجاء والإنابة[1]، وأصل الإقامة: جَعل الشَّيء قائمًا، وهي هُنا مُستعارة لإفراد الوجه بالتَّوجُّه إلى شيء مُعَيَّنٍ والثَّبات عليه، وعدم التَّحوُّل عنه لا يترك وجهه ينثني إلى شيء آخر[2]، وهو تمثيلٌ لإقباله على الدِّين واستقامته عليه وثباته، واهتمامه بأسبابه، فإنَّ من اهتمَّ بالشَّيء؛ عقد عليه طَرْفَهُ، وسدَّد إليه نظره، وقوَّم له وجهه، مقبلًا به عليه[3]، فإقامةُ الوجه بمعنى الذّات مجازٌ مرسل؛ لأنَّ سمة الاتِّجاه تكون بالوجه، والوجه دليل على الذّات كلِّها بقرينة الجزئيَّة، أي: أقم ذاتك للدِّين، وتوجُّه بكلِّ ذاتك للدِّين الَّذي أنزله الله ﷻ، وذلك أنَّ الوجه إذ يستقيم على طريق، فإنَّه لا يلتفت إلى طرق أخرى، فإقامةُ الوجه على الدِّين: توجيهُ الوجهِ إليه كلِّهِ، دون أن يخطف خطفةَ بصرٍ إلى غيره[4].

بلاغةُ الكناية في: ﴿أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾:

لا معنى للعبوديَّة، إلّا بالإقبال على الله بالكليَّة

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾، حيث إنّ إقامة الوجه للدّين كنايةٌ عن توجيه النَّفس بالكلّيَّة إلى عبادته تعالى، وهي عبادةٌ مطلوبة ومستحقَّةٌ، وذلك بتمحيض العبوديَّة له، والإعراض عمّا سواه، "فإنَّ من أراد أن ينظر إلى شيء نظر استقصاء، يقيم وجهه في مقابلته، بحيث لا يلتفت يمينًا ولا شمالًا،

(1) السَّعديّ، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 641.
(2) طنطاوي، التَّفسير الوسيط: 11/83، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 11/303.
(3) الزَّمخشريّ، الكشَّاف: 3/479.
(4) عبد الكريم الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1094.

إذ لو التفت؛ بطلت المقابلة، فلذا كنِّي به عن صرف العمل بالكليَّة إلى الدّين، فالمراد بالوجه الذّات. أي: اصرف ذاتك، وكلّيَّتك للدّين"[1]، وقد أكسبت الكنايةُ السّياقَ جمالًا، وأضفت عليه مسحةً من التَّصوير البديع الَّذي يكمِّل الصّورة السّالفة، في ملمحيَّة المجاز، وذلك أبلغ في الدَّلالة من قوله: (التزم الدّين) وما يشبهها.

فائدة إيثار قوله: ﴿حَنِيفًا﴾:

الميلُ عن الشِّرك والباطل إقبالٌ على التَّوحيد والحقِّ

قوله: ﴿حَنِيفًا﴾: صيغة مُبالغة في الاتِّصاف بالحَنَفِ وهو الميل[2]، أي: مائلًا عن الأديان الباطلة مَيْلًا لا رجوع فيه[3]، مُقبلًا على التَّوحيد والإخلاص، وقد غلب استعمال هذا الوصف في الميل عن الباطل، أي: العدول عنه بالتَّوجُّه إلى الحقِّ، أي: عادلًا ومنقطعًا عن الشِّرك[4]. وجيء بهذا اللَّفظ ﴿حَنِيفًا﴾؛ لأنَّ الدِّين لا يجيءُ برسول جديد ومعجزة جديدة؛ إلّا إذا كان الفساد قد عمّ؛ فيأتي الدّين؛ ليدعو النّاس إلى الميل عن هذا الفساد، وفي هذا اعتدال لسلوك الأفراد والمجتمع[5].

دلالةُ دخول اللّام على الدِّين:

الدَّلالةُ على العِلَّة والاختصاص مفيدةٌ في البيان عن المراد

قولُه تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ اللّامُ في ﴿لِلدِّينِ﴾ للعلَّةِ، أي: لأجلِ الدِّينِ، فيصير المعنى: مَحِّضْ وجهَكَ للدّين، لا تجعل لغير الدّين شريكًا في توجُّهك، وفيه توجيهُ نفسه بأسرها، لأجل ما أمره الله به من التَّبليغ وإرشاد الأمَّة وإصلاحها، وقريب منه قوله: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: 20][6].

(1) جمال الدّين القاسميّ، محاسن التّأويل: 6/67.
(2) وقيل: إنّ ﴿حَنِيفًا﴾ معناه، أي: مستقيمًا، والحنف الميل في كلام العرب، وأصله في الأشخاص وهو في المعاني مُستعار، فالمُعْوَجُّ في الأجرام أحنف على الحقيقة، أي: مائل، والمستقيم فيها أحنف على تَجَوُّز كأنَّه مال عن كل جهة إلى القوام. ينظر: ابن عطية، المحرَّر الوجيز: 2/314.
(3) الآلوسي، روح البيان: 3/128.
(4) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 21/89.
(5) الشَّعراوي، تفسير الشَّعراوي: 10/6250.
(6) أبو حيّان: 6/112، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/303.

دلالةُ تخصيص الوجه دون سائر الأعضاء بالأمر:

الـوجـه أشـرف الأعـضـاء وبـه تـقـع المـواجـهـة والتَّميُّز

خصَّ الوجه بالذِّكر في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ﴾؛ لأنَّه أشرف الأعضاء، والمعنى: أنَّ الله سبحانه أمره بالاستقامة في الدِّين، والثَّبات عليه، وعدم التَّزلزل عنه بحال من الأحوال[1].

دلالة النَّهي في الآية:

إفـادةُ النَّـهـي المـؤكِّـدِ لمعنى الأمـرِ السّابق، تعريضًا وتهديدًا للمُشركين

قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، أي: ولا تكونن ممَّن يُشرِك في عبادة ربِّه غيرَه فيهلك، وهو نهيٌ مؤكِّدٌ لمعنى الأمرِ الَّذي قَبْلَه (أقِمْ)[2]، وفيه تعريض بالمُشركين، وتهديدٌ لهم، إذ كانوا على أمر محظور منهيٍّ عنه، يتعرَّض مُقترفه للنِّقمة والبلاء[3]. وقيل: إنَّ النَّهي عن عبادة الأوثان، قد تقدَّم في الآية المتقدِّمة، فوجب حمل هذا النَّهي على معنى زائد، وهو أنَّ من عرف الله ﷻ، وعرف جميع أسمائه وصفاته، وأنَّه المستحقُّ للعبادة لا غيره، فلا ينبغي له أن يلتفت إلى غيره بالكليَّة، وهذا هو الَّذي يسمّيه أصحاب القلوب بالشُّكر[4].

نكتةُ اتِّصال المضارع بنون التَّوكيد الثَّقيلة:

المُبالَغةُ في النَّهي عـن الـشِّـرك؛ اعتِناء بالتَّبرُّؤِ مِنه

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، فيه تأكيدُ الفعلِ المنهيِّ عنه بنونِ التَّوكيدِ؛ للمُبالَغةِ في النَّهي عنه اعتِناءً بالتَّبرُّؤِ مِن الشِّركِ[5]، وقد كان تأكيد النَّهي عن الشِّرك بنون التَّوكيد الثَّقيلة، والثِّقل والمبالغة جاءت هنا؛ لأنَّ الشِّرك يدخل إلى النَّفس من مسارب شيطانيَّة كثيرة، يحسبها النّاس صغائرَ، وهي كبائر، فالمراءاةُ في العبادات شركٌ، وأعمال أخرى كثيرة، وقد قال ﷺ: «مَنْ صَلَّى يُرائي؛ فَقَدْ أَشْرَكَ، وَمَنْ صَامَ يُرائي؛ فَقَدْ أَشْرَكَ، ومَنْ

(1) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 7/140.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.
(3) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآني للقرآن: 6/1094.
(4) الخازن، تفسير الخازن: 2/468.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.

تَصَدَّقَ يُرائي؛ فَقَدْ أَشْرَكَ»[1]، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦﴾ [الماعون: 4- 6][2].

الإسناد بشبه الجملة لا بالمشتقّ:

المُبالغة في التَّبرُّؤ من الطّائفة المشركة

مجيء قوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أبلغُ في الاتِّصاف كأن يقول: (ولا تكن مُشركًا)، لما فيه من التَّبرُّؤ من الطّائفة ذات نحلة الإشراك[3]. والمعنى: لا تكن من "أصحاب الدّيانات الوثنيَّة الباطلة الَّذين يجعلون بينهم وبين اللّه تعالى حجابًا من الوسطاء والأولياء والشُّفعاء، يوجِّهون قلوبهم إليهم، عند الشِّدَّة تصيبهم، والحاجة الَّتي تستعصي على كسبهم"[4].

دلالةُ العطف بالواو:

تأكيدٌ وتفصيلٌ للنَّهي السَّابق، لإظهار كمالِ العنايةِ بالأمرِ

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ تأكيدٌ للنَّهي المذكورِ: وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وتفصيلٌ لما أُجمِلَ فيه؛ إظهارًا لكمالِ العنايةِ بالأمرِ، وكشفًا عن وجهِ بُطلانِ ما عليه المشركون[5]. ويحتمل أن يكون استئنافَ نهيٍ، ويحتمل أن يكون معطوفًا على (أقم)، فيكون في حيِّز (أن) على قسميها من كونها مصدرية، وكونها حرفَ تفسير، وإذا كان دعاء الأصنام مَنهيًّا عنه؛ فأحرى أن يُنهى عن عبادتها[6]، وهو تعريضٌ أيضًا بالمشركين، وتهديدٌ لهم، وأنَّهم يعبدون من دون اللّه ما لاينفعهم، ولا يضرُّهم، وأنَّهم بهذا قد ظلموا أنفسهم، وباعوها في سوق الضَّلال، بهذا النَّقد الزّائف الذي لا قيمة له إذا عرض في سوق الحقِّ[7].

(1) الحديث مرويّ عن شدّاد بن أوس، ذكره الإمام أحمد في المسند: 28/364.
(2) انظر: أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3644.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.
(4) رشيد رضا، تفسير المنار: 11/399.
(5) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 4/179 - 180.
(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/112.
(7) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآني للقرآن: 6/1095.

نكتةُ النَّهي بلفظ (لا):

شناعةُ المنهيِّ عنه، وتهويل خطره

معنى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي: ولا تدعُ - أيُّها الرَّسولُ - غيره تعالى، دعاء عبادة لا على سبيل الاستقلال، ولا على سبيل الاشتراك بوساطة الشُّفعاء، ما لا ينفعك في الدُّنيا ولا في الآخرة، ولا يضرُّك إن تركت دعاءه[1]، وفي خطاب النَّبي صلوات الله وسلامه عليه بهذا النَّهي، تغليظ لشناعة المنهيِّ عنه، وتهويل للخطر الَّذي يتهدَّد النّاس منه، وأنَّ على كلِّ إنسان أن يوقظ وجوده كُلَّه، حتَّى لا يقع في هذا المحذور، أو يدنو منه، وكفى أن يكون المنهي عنه هو الشِّرك بالله، وكفى أن ينبَّه النبيُّ الكريم إلى هذا الخطر، وهو أعلم النَّاس بالله[2].

عدمُ تأكيد الفعل ﴿تَدۡعُ﴾ بالنُّون:

وجود ما يُومئُ إلى التَّعليل بما فيه غُنية عن التَّوكيد

ولم يُؤَكَّد الفعل ﴿تَدۡعُ﴾ في قوله ﴿وَلَا تَدۡعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ بنون التَّوكيد كسابقه في النَّهي: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ﴾، لئلّا يمنعَ وجودها من حذف حرف العلَّة، بأنَّ حذفه تخفيف وفصاحة، ولأنَّ النَّهي لمَّا اقترن بما يُومئ إلى التَّعليل، كان فيه غنية عن تأكيده؛ لأنَّ الموصول في قوله: ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ﴾، يُومئ إلى وجه النَّهي عن الدُّعاء، إذ دعاء أمثالها لا يقصده العاقل[3].

بديعُ الطِّباق بين النفع والضرِّ:

تزكُّهم ما ينفع ويَضُرُّ، إلى ما لا نفع فيه ولا ضرر

جعل الخطاب بالنَّفع والضَّرر في قوله تعالى: ﴿مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَۖ﴾ لمن يدعوها إشارة، إلى أنَّهم تركوا ما ينفع، ويَضُرُّ إلى ما لا ينفع، ولا يَضُرُّ، وذِكرُ هذه الحقيقة فيه تعليل للنَّهي عن عبادتها؛ لأنَّه إنَّما يُعبد الجديرُ بالعبادة، ويُوفي الشُّكر لمن ينفع، ويخشى عذابه، أمَّا الأوثان؛ فلا نفع فيها يُرتجى؛ ولا ضرر منها يتَّقى[4].

(1) المراغيّ، تفسير المراغيّ: 11/163.
(2) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 6/1095.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.
(4) محمّد أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3644.

سِرُّ تقديم النَّفع على الضُّرِّ هُنا، والعكس في أوَّل السّورة:

بيانُ كونِ النَّفعِ أحبَّ للنَّفس مع مُراعاة ما سَبَقَ ذكره

قدَّم النَّفع على الضُّرّ في هذه الآية؛ لأنَّ سياقَ الآيات في الإيمان، والإيمان نفع للعبد؛ لأنَّه يوصله إلى الجنَّة ورضوان الله، فقدَّم النَّفع؛ لأنَّه أحبُّ إلى النَّفس، وليس في السّياق ما يُوجِبُ تأخيره[1].

فائدة الاعتراض بإدماج جملة ﴿مِن دُونِ ٱللَّـهِ﴾ بين الفعل ومفعوله:

الحَثُّ على دعاء الله تعالى وحده دون ما سواه

﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ هُنا اعتراضٌ بين فعل (تدع) ومفعوله، وهو إدماجٌ للحثِّ على دعائه الله[2]، و"مَنْ يدعو من دون الله ﷻ، هو دعاء لمن لا ينفع، ولا يضرُّ، ومَنْ يفعل ذلك يكون من الظّالمين؛ لأنَّ الظُّلم هو إعطاء حقٍّ لغير ذي حقٍّ، سواء أكان في القمَّة، أو في غير القمَّة"[3].

معنى (مِنْ) في قوله: ﴿مِن دُونِ ٱللَّـهِ﴾:

بيانُ سفول رتبة كلِّ المعبودات الباطلة من غير الله

لمّا كان الدُّعاء الحاصل من المشركين لمعبوداتهم هو عين الشِّرك المنهيِّ عنه فيما سبق؛ نهى عن ذلك، فقال مُشيرًا إلى سفول رُتْبَة المعبودات الباطلة بإثبات الجارِّ: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[4].

معنى لفظ (دون) وإضافتها إلى لفظ الجلالة:

بيان التَّقصيرِ عن الغاية في النَّفع والضُّرِّ، من كلِّ أحدٍ سوى الله

(دون): نقيض فوق، وهو ظرف يَدُلُّ على التَّقصير عن الغاية[5]، وصفوا به ما ليس برفيع[6]، فقالوا: رجلٌ دونٌ وثوبٌ دُونٌ، وهذا دُونك في التَّحْقيرِ، ويقالُ: دُونُك زَيْدٌ في المنْزِلَةِ والقُرْبِ[7]، ولما كان ليس لأحد أنْ يجوز كلَّ ما دون رتبته سبحانه؛ أثبت الجار فقال: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أي: الملك الذي له الأمر كلُّه[8].

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 8/187، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 9/207.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.
(3) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 10/6252.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 8/195.
(5) الجوهريّ، الصّحاح، وابن منظور، لسان العرب: (دون).
(6) ابن سيده، المخصّص: 4/234.
(7) الزّبيديّ، تاج العروس: (دون).
(8) البقاعيّ، نظم الدّرر: 9/35.

دلالةُ (فاء) العطف:

تـفـريـعُ مـقـام التَّعليل للنَّهيَين لـربـط الجملة بما قبلها

قولُه تعالى: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تفريعٌ على النَّهيَين: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾؛ للإشارة إلى أنَّه لا معذرة لمن يأتي ما نُهيَ عنه بعد أن أُكِّد نهيُه، وبُيِّنت علَّته، فمن فعله؛ فقد ظلم نفسه، واعتدى على حقِّ ربه[1]، فـ (الفاء) في مقام التَّعليل للنَّهي، أي: إنَّ عبادةَ ما لا ينفع، ولا يضرُّ ظلم[2].

سِرُّ الإيجاز بالتَّعبيرِ عن الدُّعاء بالفعل:

شـأنُ الـنَّـبـيِّ الأكرم أرفعُ من أن يُنسبَ إليه عبادةُ غيرِ اللّه

قوله تعالى: ﴿فَإِن فَعَلْتَ﴾ كنّى بالفعل عن الدُّعاء إيجازًا، أي: فإن دعوتَ ما لا ينفعك ولا يضرُّك[3]، وكُنِّيَ عن ذلك على ما قيل؛ تنويهًا لشأنه ﷺ، وتنبيهًا على رفعة مكانه ﷺ، من أنْ يُنسب إليه عبادة غير الله تعالى، ولو في ضمن الجملة الشَّرطيَّة[4]؛ فكنَّى عنه بالفعل للاختصار[5].

دلالةُ أسلوب الشَّرط:

بـيـان ارتـبـاط الـفـعـل (فـعـل) بـوصـف الـظُّـلْـمِ دومًا

جاءت الجملة بصيغة الشَّرط والجزاء في قوله: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ﴾؛ ليُبيِّن ارتباط الفعل بوصف الظُّلم، أي: إنَّ هذا الفعل مُترتِّب عليه وصف الظُّلم لا محالة، وقد ذكر ذلك بالشَّرط الدّال على الارتباط أوَّلًا، والإيماء إلى الارتباط، بقوله: (إذًا)، أي: إنَّه إذا كان الأمر كذلك؛ فإنَّك من الظّالمين[6]، فجواب الشَّرط (فإنَّك) وخبرها، وتوسَّطت (إذًا) بين اسم إنّ والخبر، ورتبتها بعد الخبر، لكن روعي في ذلك الفاصلة[7].

---

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.
(2) محمّد أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3644.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/112.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 6/186.
(5) نظام الأعرج، غرائب القرآن ورغائب الفرقان: 3/615.
(6) محمّد أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3644.
(7) أبو حيّان ، البحر المحيط: 6/112.

دلالةُ الافتراض في الآية:

بـيـانُ عِـظَـمِ فـظـاعـةِ هـذا الفعل المخالف لـلـعـقـيـدة الصَّحيحة

المقصودُ من الفرض الوارد في قوله تعالى: ﴿فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تنبيهُ النّاس على فظاعة عظمِ هذا الفعل، حتّى لو فعله أشرف المخلوقين؛ لكان من الظّالمين على حدِّ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزُّمر: 65][1].

دلالةُ التَّوكيد في قوله: ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾:

المبالغةُ في التَّحذير، مهمَّة في استبشاع الشِّرك

أكَّد كونه من الظّالمين على ذلك التَّقدير بالأداة (إنَّ)، لزيادة التَّحذير[2]، ومعنى قوله: ﴿فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، "أي: لو اشتغلْت بطلب المنفعة والمضرَّةِ من غير الله، فأنت من الواضعين للشَّيء في غير موضعهِ"[3].

دلالةُ الإيجاز بحرفِ الجواب ﴿إِذًا﴾:

الجوابُ على السُّؤال بحرفٍ يدلُّ على جملة من السّياق

وأُتي بلفظ (إذًا) للإشارة إلى سؤال مقدَّرٍ، كأنَّ سائلًا سأل: فإن فعلت؛ فماذا يكون؟[4] وليست إذًا هذه الكلمة المعهودة، وإنَّما هي (إذا) الشَّرطيَّة، حذفت جملتها الَّتي يُضاف إليها، وعُوِّضَ عنها التَّنوين كما في يومئذٍ[5].

دلالةُ استعمال حرف الجَرِّ (مِنْ):

إفـادةُ كـون التَّعبير بحرف (مِنْ)، آثر وأبلغ في الوصف

قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، أي: العريقين في وضع الدَّعوة في غير محلِّها[6]؛ لأنَّه لا ظلمَ أكبر من الشِّرك بالله تعالى، ومن الظُّلم وضعُ العبادة في غير موضعها[7]، ومعنى (مِنْ) أي: معدودًا في

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304 - 305.
(3) الجاوي، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: 1/497.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/304 - 305.
(5) الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم: 6/186.
(6) البقاعي، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور: 9/218.
(7) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 17/309، والزّحيليّ، التّفسير المنير: 11/282. 282.

عِدادهم[1]، وهو أبلغ في الاتِّصاف، من نحو: (فإنَّك ظالم)، فـ(مِنْ) تأكِيدٌ مثل ما تقدَّم في قوله: ﴿مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [يُونس: 105] ونظائره[2].

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الفعلُ والعملُ والصُّنع:

الصُّنْعُ أَخَصُّ المعاني الثّلاثَةِ وأَرْسَخُهَا، والفعل أَعَمُّها، والعَمَلُ أَوْسَطُها

(الفِعْلُ) لفظ عامٌّ يدلُّ على إحْدَاثِ شيء من عَمَلٍ وغيره[3]، فهو مُطْلَقُ التَّأثير من جهة مُؤَثِّرٍ[4] سواء كان عن سبب أو لا، ويُقال لِمَا كان بإجادة وبدونها، ولِمَا كان بِعِلْمٍ أو غير عِلْمٍ، وقَصْدٍ أو غير قَصْدٍ[5]، وأمَّا العمل؛ فهو عبارة عن إيجاد الأثر في الشَّيءِ مع امتداد زمان، ولا يُقالُ إلَّا لما كان بقصد وعِلْمٍ دون ما لم يكن عن قصد وعلم، قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: 25] فعبَّر عن ذلك بالعمل؛ لأنَّه لا يكون إلّا بِقَصْدٍ وامتداد زمان، وأمَّا الصُّنْعُ؛ فهو: تَرْتيبُ العمل وإحْكامُهُ على ما تَقَدَّمَ عِلْمٌ به، وبما يُوصِلُ إلى المُراد منه، ولذا قيل للعِلم المتعلِّق بكيفيَّة العمل: صناعةٌ[6]، ويَدُلُّ على رسوخ العمل وإجادَتِه، فيقال للنَّجار: صانِعٌ؛ لأنَّ النَّجار قد سبق عِلْمُهُ بما يريدُ عملَهُ، وعَلِمَ بالأسباب الَّتي تُوصِلُ للمراد من ذلك والصُّنْعُ؛ فالصُّنْعُ أَخَصُّ المَعاني الثَّلاثَة، والفعل أَعَمُّهَا، والعَمَلُ أَوْسَطُها، فكلُّ صُنْعٍ عَمَلٌ، وليس كُلُّ عَمَلٍ صُنْعًا، وكلُّ عملٍ فِعْلٌ، وليس كُلُّ فِعْلٍ عَمَلًا[7]. ولعموم الفعل ودلالته على ما كان بإجادة وبدونها، ولِما كان بِعِلْمٍ أو غير عِلْمٍ، وقَصْدٍ أو غير قَصْدٍ، ناسب اصطفاءه مع النَّهي عن عبادة غير اللّه تعالى ممّا لا ينفع، ولا يضرُّ لِعِظَم الذَّنبِ وكُبْرِه.

(1) الآلوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم: 6/186.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/305.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فعل).
(4) الرّاغب، المفردات: (فعل).
(5) زين الدّين المناويّ، التّوقيف على مهمّات التّعاريف، ص: 262.
(6) الجرجانيّ، التّعريفات، ص: 134، والتّهانويّ، كشّاف اصطلاحات الفنون: 2/1097.
(7) أبو هلال العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 134.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40 [إشراف
مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 20 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-17-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 20 : المجلد العشرون، سورة يونس من الآية 76 إلى سورة هود الآية 40.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-17-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6073958 بتاريخ 2024/02/06م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»